تمام الكلام و أثره في توجيه الإعراب إلى النصب المفعول معه والاستثناء أنموذجا

حمد عايد العواودة●

ملخص:

قسمت الدراسة النحوية ألفاظ التركيب بوجه عام قسمين: ألفاظ أصلية لا يمكن الاستغناء عنها، وهي المسند والمسند إليه. وأخرى ثانوية يمكن الاستغناء عنها.

وأطلق النحاة على الألفاظ الثانوية مصطلح الفضلة، وحكمها _عندهم_ النصب؛ بفضل العامل المشهور وهو الفعل وما حُمل عليه.

لذا، تضمن هذا البحث دراسة لعاملٍ نحوي أغفله النحاة ولم يولوه العناية والاهتمام الكافيين، ولم يرد في مصنفاتهم إلا في قضايا معينة على أنه علة نحوية عامة، لا يغني في وجوده عن العامل الرئيس وهو الفعل أو ما حمل عليه.

يسمى هذا العامل (تمام الكلام)، وهو حاصل وفق ما ذكر النحاة بركني الإسناد: المسند إليه والمسند، وغير هذه الأركان هو زائد، لا يخل حذفه في بناء التركيب ومعناه.

وقد ألمح النحاة أن تمام الكلام موجه قوي للنصب في كل زائد عن أصل التركيب. فجاء هذا البحث يتعقب مظنة تمام الكلام، وهل يمكن عدّه عاملا معنويا، وموجها قويا في نصب الفضلة.

وتمثلت الدراسة بمبحثين، اختص الأول بدراسة العمدة والفضلة، وأصل التفريق بينهما. أما المبحث الثاني فاهتم بدراسة الاستثناء والمفعول معه وبعض المسائل النحوية، وبيان علاقة تمام الكلام بها من حيث العمل النحوي.

Abstract

Full speech and its impact directing the monument with him and the exception model.

The division is divided into two parts. The basic nouns can not be dispensed with, the predicate and the subordinate and the secondary one can be dispensed with_ And the grammarians on the secondary words of the term of virtue and its ruling not to monument thanks to the famous is the act and what was carrid on it.

Ther fore, this study included asudy of aworker who was study neglected by the women and did not give him enough attention and attention. Their work

. ●جامعة البلقاء التطبيقية قسم اللغة العربية

was not mentioned in certain cases except as ageneral grammatical problem that doesn't enrich his presence from the main factor.

This factor is called full speech, which is the result, as stated by the Berkley support assigned and assigned to them and these pillars is aplus does not prejudice the deletion in the construction of the structure and meaning.

The sculptor pointed out that the fullness is apower full guide to the monument in every plus of the origin of the structure. This research follows the umbrella of utterance and can be counted as amoral factor and astrong guide in the monument of virtue. The second study dealt with the study of exception and the effect with it and some grammatical issues and the statement of the relationship of full speech in terms of grammatical work.

تمهيد:

تستند نظرية النحو في بحثها الأصولي التعليمي إلى أسس وضوابط تهيئ لها محاكاة النص اللغوي في أصل وضعه، ومماثلة تراكيبه والبناء على سمته قدر ما تستطيع.

وتحقيقا لذلك فقد بنى النحاة دراستهم اللغوية بمجمل فروعها على ثنائيات تكاملية كالقول بالأصل والفرع، والظاهر والباطن، والصريح والمضمر والزيادة والحذف، وهدفها الرئيس البيانُ والتعليلُ والتفسيرُ؛ لإمكان تعليم قواعد النحو وتيسير فهمها للمتعلمين.

ومن تلك الثنائيات القول بالعمدة والفضلة المتعلقتين ببناء التراكيب اللغوية نحويا. فالعمدة لا تخرج في الدرس النحوي عن ركني الإسناد. وركنا الإسناد، هما: البنية الرئيسة للتركيب الصحيح، والمعول عليهما صحة الدلالة واستقامتها، وما زاد عليهما فهو فضلة لا يضر حذفه بأي حال من الأحوال بالدلالة والمعنى.

وتفرد المسند إليه من الإسناد بالحركة القوية وأصلها الضم، أما الفضلة؛ فلزيادتها أخذت الحركة الخفيفة وهي الفتحة.

وظاهرة التمام في الكلام لا تخرج في مضمونها وتعليلها عن أصل العمدة والفضلة، إذ يبين التمام أن الكلام متى اكتملت أركانه، واستقامت دلالته فإن ما بعده يتوجه إلى النصب في أغلب الأحوال.

ويمثل التمام علة نحوية تفسيرية لوجود النصب في المفردات النحوية الزائدة على أصل الإسناد، كالمنصوبات الرئيسة: المفعول به، و المفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول لأجله. وكذلك المنصوبات المشبهة بها كالحال والتمييز والاستثناء.

وربما تخطى التمام تمثيل دور العلة النحوية إلى القيام بوظيفة العامل النحوي، وما ينجم عنه من أثر إعرابي ووظيفة تعبيرية تتعلق ببعض أنساق اللغة الخاصة.

ومن أهم المسائل النحوية المتعلقة بظاهرة التمام ما يأتي:

أ_ المفعول معه.

ب_ الاستثناء.

ج_ الحال والتمييز.

فقد ذهب بعض النحاة في بعض آرائهم إلى أن العامل في هذه المسائل هو تمام الكلام، وعليه المعول في تعيين النصب من سواه.

تمام الكلام والمنصوبات:

تقسم المنصوبات عند النحاة قسمين: أصلية في النصب، وهي (المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول فيه). ومنصوبات أخرى مشبهة بها وهي (الحال، والتمييز، والاستثناء)، وعلّة نصبها جميعا أن ((المنصوبات هو ما اشتمل على المفعولية))[1]، وهي في جلها فضلة، قال الرضي: ((والحق أن يقال: النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والاستثناء وأما سائر المنصوبات فعمد، شبهت بالفضلات كاسم " إن " واسم " لا " التبرئة، وخبر " ما " الحجازية، وخبر كان وأخواتها))[2]؛ إذ إن العمدة في حكمهم هو ما كان جزءا رئيسا من الإسناد، والبنية الأساس في التركيب.

وقد أوضح النحاة القصد من وصفهم تلك المفردات بالفضلة، بقولهم: ((والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة ما لا يصح الاستغناء عنه))[3]، وبين كذلك ابن السراج أن الحكم على الفضلات ينبني على رتبتها في التركيب، قال: ((الأسماء المنصوبة تقسم قسمة أولى على ضربين:

فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بمرفوعه وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تما بالإضافة والنون وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصح أن يضاف إليه فهو نصب))[4].

ومن هذا السبيل عدّ النحاة الفاعل جزءا أو كالجزء من الفعل. والأصل ألا يفصل بينهما خلاف المفعولات الأخرى المتأخرة عنها وفق نظام الرتبة، فإذا ما تقدمت عليها أو توسطت بينهما لم يؤثر ذلك على التركيب بشيء، ولا على الرتب أيضا.

قال ابن عقيل: ((الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل؛ لأنه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكلم أو مخاطب، نحو:

---

(1) الرضي، رضي الدين محمد بن حسن الاستراباذي (ت688هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي ، 1996م، ج1، ص294.

(2) الرضي، شرح الرضي، ج1، ص295.

(3) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت761هـ)، **شرح قطر الندى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة، 1383هـ، ص235.

(4) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1996م، ج1، ص158.

(ضربْتُ وضربْتَ) وإنما سكنوه كراهة توالي أربع حركات وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة))[1].

وجعلوا _بناء على ما سبق_ لبقية المعمولات وهي (المفعول المطلق والمفعول به والمفعول له والمفعول معه والمفعول فيه والحال والتمييز والاستثناء) وظائفَ نحويةً مرد العمل فيها إلى الفعل اللازم أو المتعدي على حدّ قول البصريين، والفعل والفاعل معا على حدّ قول الكوفيين، قيل: ((واختلف في ناصب الفضلات، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور، إذ باسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان، أيضا، سبب علامة الفضلة))[2].

والشاهد في ذلك أن الفاعل مع فعله صارا كلاما تاما، وبقية المعمولات زائدة على هذا التمام، لذا توجه العمل فيها إلى النصب دون غيره للمناسبة بين الفتحةِ الحركةِ الخفيفةِ وبين الفضلة التي تمثل الزيادة.

قال ابن الحاجب:

((ثم الكلام كلمتا إسناد وهو قسمان بلا عناد

... ويعني بالإسناد الحكم على أحد الجزءين بالآخر، على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده، وقوله: (وهو قسمان بلا عناد) يعني أن هذا المحدود لا يكون إلا قسمين: اسم واسم وفعل واسم))[3]، وورد في التذييل ما نصه ((وقال بعض أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك))[4].

وتحدث الصبان في حاشيته عن تمام الكلام قائلا: ((وقوله وأقل ما يكون منه ذلك، أي التأليف: وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله في شرحه القطر مع الإشارة إلى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى إلا من اسمين أو فعل واسم. ويوافقه قول الرضي: وكان على المصنف يعني ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر لكن قال السيد: قيل الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه لا أكثر. وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول إسناده أو الإسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين. وقال في محل آخر إن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذي يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط، وهما إما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها))[5].

(1) ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة ، 1980م، ج2، ص96.

(2) الرضي، شرح الرضي، ج1، ص63.

(3) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646 هـ)، **شرح الو افية نظم الكافية**، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب فب النجف الأشرف، 1980م، ص125.

(4) الأندلسي، أبو حيان (ت745هـ)، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1998م، ج1، ص32.

(5) الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ)، **حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه الشواهد للعيني**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الوفيقية، ج1، ص61.

وذكر عبد الحميد مصطفى أن النحاة بنوا فكرة العامل النحوي وأثره في تحديد الوظائف النحوية على الجملة (التركيب) التي تمثل _عنده_ مضمار التحليل فـ ((هي عندهم نظام علاقات قائم على أحكام تركيبية، وأهم علاقة في بنائها هي علاقة الإسناد بعنصريها المسند والمسند إليه، التي تعدّ بؤرة الجملة ونواتها، فالجملة لا تقوم إلا بهذه العلاقة، وإن لم يكن لفظا فتقديرا. أما الفضلات فعلاقتها بالنواة الإسنادية علاقة متغير بثابت))[1].

ومن التعليلات النحوية التي نصت على تمام الكلام في تفسيرها لبعض المسائل النحوية ما قيل في إعراب كلمة (مقيمين) من قوله تعالى: ((لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا))[سورة النساء/ 162] ، فقد ذكر العكبري إعرابات متعددة منها ((أنه منصوب على المدح أي وأعني المقيمين وهو مذهب البصريين وإنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام))[2]، وعقب بعضهم على ذلك التعليل مسندا القول بالنصب إلى سيبويه، قال: ((أظهرها: أنه منصوب على القطع _وهو مذهب سيبويه_ وعزاه أبو البقاء للبصريين ويعني المفيد للمدحِ، كما في قطع النعوت، وعلى هذا الوجه الإعرابيّ يكون المعنى بيان فضل الصلاة، وقال سيبويه في باب "ما ينتصب في التعظيم والمدح":«إنْ شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإنْ شئت قطعته فابتدأته...» وعلى هذا الوجه يجب أَنْ يكونَ الخبرُ قولَهُ: "يؤمنون"، ولا يجوز أَنْ يكونَ قوله "أولئك سنؤتيهم"؛ لأنّ القطع إنّما يكون على تمام الكلام))[3].

وورد في اللمحة في تعريف المفعول به بأنه: ((كلّ اسم اتّصل به تعدّي الفعل فَنَصَبَهُ؛ فهو ما انتصب بعد تَمامِ الكلام إيجابًا أو نفيًا... وشرط المفعول: أَنْ يكون آخِرًا؛ لأنَّهُ فضلةٌ في الكلام، ومرتبة الفاعل أنْ تكون وسطًا، فإنْ توسَّط المفعول، أو قُدِّم على الفعل؛ فذلك للاهتمام))[4].

وذكر ابن جني عن المفعول المطلق قائلا: ((فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب تقول قمت قياما وقعدت قعودا))[5].

وقد أفرد ابن شقير البغدادي في كتابه الموسوم بـ (المحلى وجوه النصب) بابا خاصا تحدث فيه عن المنصوبات بعلة الاستغناء وتمام الكلام، قال: ((والنصب على الاستغناء وتمام

---

(1) السيد، عبد الحميد مصطفى، **نظرية العامل في النحو العربي دراسة وتركيب**، مجلة دمشق، المجلد18، ع3+4، 2002م، ص44.

(2) **العكبري**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ)، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، ج1، ص202.

(3) عوض، سامي، وجي، ياسر محمد مطره، **أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية_ سلسلة الآداب والعلوا الإنسانية، المجلد(29)، العدد(1)، 2007م، ص23، 24 .

(4) ابن الصايغ، محمد بن الحسن (ت720هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ، 2004م، ج1، ص321.

(5) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988م، ص44.

الكلام مثل قوله تعالى في الطور: ((وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ)) إلى قوله تعالى: ((إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ))[سورة الطور/1، 2، 3، 4، 17، 18] نصب (فاكهين) على الاستغناء وتمام الكلام))[1].

وأعتقد أنه عنى بالمنصوب بعلة الاستغناء وتمام الكلام الحالَ دون سواه، وهي علة مطردة لدى النحاة جميعهم.

تمام الكلام والمفعول معه:

يُعرَّف المفعول معه بأنه: ((الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى (مع)، المضمن معنى المفعول به، وذلك نحو قولك: ما صنعت وأباك، ألا ترى أن الواو بمعنى (مع) الأب في المعنى مفعول به، كأنك قلت: ما صنعت بأبيك، ولو لم ترد هذا المعنى لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفا على الاسم الذي قبله))[2]، وشبيه بذلك ما ذكره ابن مالك بأنه: ((الاسم التالي واوا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة))[3].

وحدّه ابن هشام بوصف أوضح وأدق من سابقيه، قائلا: ((وهو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية...))[4].

ومن شواهد المفعول معه قولهم: (سرت والنيل)، و(مشيت والحائط)، و(مات زيد وطلوع الشمس).

فأركان المفعول معه عند النحاة ثلاثة: الواو بمعنى المعية والمصاحبة، وتقدير(مع) ضمنا، والشركة الوظيفية بين المفعول معه والمفعول به بالعامل وهو الفعل أو شبهه.

وبناءً على نوع الواو فرّق النحاة بين العطف والمعية، كذلك بينوا أحوال الاسم الواقع بعدهما، موضّحا كالآتي:

_ **فمن الجائز مع رجحان العطف**، قولهم: (جاء بكر وخالد)، وعلة الرجحان جواز حمل الاسم الظاهر على مثله، أو على مضمرٍ أُكِّد بضمير فصل[5]، كقوله تعالى: ((وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لا يُرْجَعُونَ))[العنكبوت:39]، وكذلك يقوى العطف إذا تصدرت الجملة بـ(ما) و(كيف) الاستفهاميتين، قال ابن مالك[6]:

---

(1) ابن شقير البغدادي، أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير (ت318هـ)، **المحلى وجوه النصب**، تحقيق: فائز فارس، ط1، دار الأمل، إربد ، 1987م، ص54 .

(2) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ)، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1972م، ج1، ص158.

(3) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، جيزة القاهرة ، 1990م، ج2، 247.

(4) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص231.

(5) الأزهري، خالد بن محمد (ت905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، 2000م، ج1، ص271.

(6) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن**

وبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهامٍ أو (كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

ومن شواهدهم قول الشاعر[1]:

فما أنتَ والسَّيرَ في مَتْلَفٍ يُبَرّحُ بالذكَر الضَّابِطِ

أما بقية العرب فعلى الرفع لا النصب.

_ **الجواز مع رجحان المعية**، قولهم: (لو تركت الناقة وفصيلها يرضعها)، وقول الشاعر[2]:

إذا أعجبَتْكَ الدهرَ حالٌ مِنَ امرئٍ فَدَعْهُ وواكِلْ أمرَه والليالِيا

ففي المثال الأول ضعف في المعنى، وفي الآخر انعدام الشركة بين الاسم الواقع بعد الواو والاسم الذي بعدها.

ومما حمل على ما سبق قولهم: (قمت وزيدا)، و(اذهب وزيدا)، قال المرادي في تعليله لمثل هذه الشواهد: ((لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد أو فصل ضعيف))[3]، كذلك الحال في العطف على الضمير المرفوع المستتر.

_ **وأما وجوب النصب** فنحو قولهم[4]: (سرت والنيل)، و(مشيت والحائط)، فالمعية واجبة هنا؛ لبعد التشريك بين ما بعد الواو وما قبلها؛ فضلا عن فساده.

ويجب النصب كذلك في قولهم[5]:

فمالكَ والتَّلدُّدَ حولَ نجدٍ وقد غَصَّتْ تِهامةُ بالرجالِ

إذ يُمنع في مثل هذه الأمثلة عطفُ الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف

مالك، تحقيق: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1998م، ج1، ص498.

(1) ينسب البيت لأسامة بن حبيب الهذلي، انظر: **ديوان الهذليين**، المكتبة العربية تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، الدار القومية، القاهرة ، 1965م، ج2، ص195. انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص496، 497.

(2) ينسب البيت لأفنون التغلبي، وأخرى لمويلك العبدي، وقيل لزهير بن أبي سلمى، انظر: الصبان، حاشية الصبان، ج2، ص204. وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ج2، 695.

(3) والمرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المعروف بابن أم قاسم (ت749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1،:دار الفكر العربي، القاهرة ، 2001م،ج2، ص665.

(4) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص206. والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،ج2، ص666.

(5) مسكين الدارمي، **ديوان مسكين الدارمي**، تحقيق: عبد الله الجبوري، وخليل إبراهيم العطية، ط1، مطبعة دار البصري، بغداد ، 1970م، ص66، انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1988م، ج1، ص308. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ)، **شرح المفصل**، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية، مصر ، ج2، ص48. الصبان حاشية الصبان، ج2، ص200.

الجر[1].

_ **وما يتوجب فيه العطف** قولهم: (كل رجل وضيعته)، فإن ما قبل الواو فاقد لتمام التركيب؛ لذا توجب العطف فيما بعدها[2].

تمام الكلام والعامل:

للنحاة آراء كثيرة ومتعددة في عامل نصب المفعول معه، يمكن إجمالها في الآتي:

أول هذه الآراء ما ورد عند سيبويه(3)، وأخذ به البصريون وسار عليه جمهور النحاة بأن العامل هو الفعل المتقدم على الواو، قال ابن مالك: ((وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله))(4).

بينما ذهب الأخفش وبعضٌ من الكوفيين بأن المفعول معه: ((منصوب انتصاب الظرف؛ وذلك أن الواو في قولك: (قمت وزيدا) واقعة موقع (مع)، فكأنك قلت: (قمت مع زيد)، فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب (زيد) بعدها على حدّ انتصاب مع الواقعة موقعها، وقد كانت منصوبة بنفس قمت بلا واسطة، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جاريا مجرى الظرف، والظروف مما تتناولها الأفعال بلا وساطة حرف؛ لأنها مقدرة بحرف جر))(5).

أما أبو إسحق الزجاج[6] فذهب إلى أن الناصب للمفعول معه هو فعل مقدر مناسب لحال المعية ومعناها، ففي قولهم: (استوى الماء والخشبة)، قدر (ولابس الخشبة).

وتبنى الجرجاني رأيا لم يذكر عند غيره من النحاة، إذ عدّ الواو نفسها هي العامل في نصب المفعول معه، لـ: ((أن صحة الكلام لما دارت مع الواو وجوداً وعدما دل على أنها هي العاملة كإلا في الاستثناء))[7].

في حين يرى الكوفيون بأن عامل نصب المفعول معه عامل معنوي وهو الخلاف، فحين نقول: ((استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل، فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في جاء زيد وعمرو, فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف كما بينا في الظرف: نحو: زيد خلفك وما أشبه ذلك))[8].

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1998م، ج2، ص180.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص180.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص297.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص247.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص49.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص49.

(7) العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله (ت761هـ)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط1، دار البشير، عمان ، 1990م، ص196.

(8) الأنباري، أبو بركات محمد بن عبد الله بن أبي سعيد (ت577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، الرياض ، ج1، ص215.

رأي وتفنيد:

ولأن العامل _غالبا_ عند جمهور النحاة هو الفعل وما شابهه فقد ردّوا على أصحاب الآراء السابقة بالتفنيد والإبطال.

فلم يقبلوا رأي الزجاج في جعله عامل النصب في المفعول معه فعلا مقدرا بـ (يلابس)؛ لأنه يُدخل المفعول معه في باب المفعول به ، قال السلسيلي: ((وفيما قاله نظر إذا قدرنا هذا كان فيه إحالة لباب المفعول معه فإنه صار بتقديره مفعولا به))[1].

كذلك لا يُلجأ إلى التقدير إلا إذا كان هناك ضرورة، ولا ضرورة في ذلك فـ: ((الأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي))[2].

ورُفض كذلك رأي الجرجاني، ووُصف بأنه ضعيف؛ لأن الواو لو شابهت حروف التعدية ستبقى غير عاملة، ولا تغني عما قبلها في العمل، فضلا عن تغير الحالة الإعرابية للاسم الواقع بعدها[3].

وأيضا لم يُقبل رأي الأخفش وعُلِّل بـ: ((بُعْد ما بين هذه الأسماء والظروف و(مع) ظرف والواو قائمة مقامها في المعنى، فإذن ليس في اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفا، ولا فرق بين تقوية الفعل بحرف الجر والواو حتى يتصل معناه بالاسم إلا أن حرف الجر عمل والواو لا تعمل فكان وصول الفعل إلى الاسم بعد الواو كعمل الفعل في موضع الجار والمجرور))[4].

إن تلك الردود باتفاقها واختلافها_رغم بحثها العميق_ لم تعين العامل النحوي بوجه دقيق، وهنا أقول: ما الذي نصب المفعول معه، هل هو الفعل، أو التركيب بوجه عام، كما في قولهم: (سرت والنيل)، و(مشيت والحائط)، وهي شواهد خلت من الاشتراك في الفعل، فضلا عن قولهم: (كيف أنت وزيدا)، إذ لا فعل فيها البتة.

يمكن الإجابة عن هذا التساؤل بما ذكره بعض المحدثين بأن العامل الأقوى يتمثل بالتركيب بسياقيه اللغوي والحالي؛ لاشتماله على القرائن كلها المتوافرة، كالرتبة والأداة والحركة، وفق البيئة الخطابية وحالها الحاصلة في المتكلم والمخاطب على حد سواء، وقيمة ذلك كله هو المعنى، والقصد من التعبير.

قال محمود عبد السلام: ((... ومن هذه الموازنة ندرك أن المعنى هو العامل الحاسم في التفرقة بين التراكيب فقد رأينا أنه يقرب بين التراكيب وإن كان بينها اختلاف شكلي، يباعد بينها وإن كان بينها تشابه شكلي))[5]، كذلك ما ذهب إليه كل من إبراهيم مصطفى[6] وصاحب أبو

(1) السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت707هـ)، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ، 1986م، ج1، ص489.

(2) الرضي، شرح الرضي، ج1، 518.

(3) العلائي، الفصول المفيدة، ص196.

(4) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (538-616هـ)، **اللباب في علل الإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ، 1995م، ج1، ص280.

(5) شرف الدين، محمود عبد السلام (1984م)، **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية**، ط1، دار مرجان، القاهرة، ص27.

(6) مصطفى، إبراهيم (1992م)، **إحياء النحو**، ط2، القاهرة، ص98.

جناح[1] في عدّهما الفتحة دليلا على النصب، وإشارة ظاهرة للفضلة الزائدة على حدّي الإسناد.

ومن هنا، فواو المعية وما شاكلها من حركة، ورتبة وما إلى ذلك هي دعائم لفظية تسند عامل النصب في المفعول معه وهو تمام الكلام المتقدم عليها ظاهرا في الجملة الفعلية، كقولهم: (سرت والنيل)، أوفي الجملة الاسمية، كقولهم: (كيف أنت وزيدا). بينما إذا فَقَد التركيب تمامه، نحو: (كل رجل وضيعته) تعين العطف في الاسم الواقع بعدها، وسقطت المعية وجوبا.

وعليه، فإن تمام الكلام عامل لفظي معنوي وموجه قوي لنصب المفعول معه، لتضمنه القرائن اللفظية والمعنوية معا.

تمام الكلام والاستثناء:

عُرِّف الاستثناء بأنه: ((استفعال من (ثنيت عليه) أي عطفت و التفت لأن المخرج لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور وحده أنه إخراج من كل بـ(إلا) أو ما قام مقامها وقيل هو إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم))[2]، وقيل فيه أيضا ((هو المخرج تحقيقا وتقديرا من مذكور أو متروك بإلا أو بمعناها بشرط الفائدة))[3]. وقولهم أيضا: ((...الإخراج الذي يقع بالأداة (إلا) أو ما جاء في معناها من الأدوات الأخرى، والمقصود بالإخراج هنا، هو إخراج المستثنى مما دخل الذي قبلها فيه ومعنى هذا أن الاستثناء هو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه))[4].

ويتمثل الاستثناء بأداته الرئيسة (إلا) التي تعدّ أم الباب، تتبعها في العمل بعض الأسماء وبعض الأفعال، وهي: (غير، وسوى، و(عدا، وخلا، وحاشا مقرونات بما وبدونها)، وليس، ولا يكون)، ويتكون أسلوب الاستثناء من العناصر الآتية:

1_ الحكم، وهو الفعل وما شابهه.

2_ المستثنى منه، وهو ما يخرج منه المستثنى.

3_ الأداة.

4_ المستثنى .

وسأكتفي بالاستشهاد على الاستثناء بأداته الرئيسة (إلا)[5] لغناها عن البقية، ومن شواهده قوله تعالى: ((فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ))، وقولهم: ((حضر القوم إلا زيدا))، ومن صور المستثنى في العربية ما يأتي:

الحالة الأولى: **المستثنى المنصوب وجوبا**، ولا يكون هذا النوع إلا في الاستثناء التام

---

(1) أبو جناح، صاحب (1998م)، **دراسات في نظرية النحووتطبيقاتها**، ط1، دار الفكر، عمان، ص25.

(2) **العكبري**، اللباب، ج1، ص302.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص264.

(4) كاظم، كاظم إبراهيم (1998م)، **الاستثناء في التراث النحوي البلاغي**، عالم الكتب، بيروت ، ط1، ص21.

(5) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض ، 1999م، ص400، 401.

المثبت، أي: الذي استكملت فيه العناصر تمامها، ولم يتقدمه نفيه أو نهي أو استفهام، قال ابن مالك[1]:

ما اسْتثنتِ (إلا) معْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ .....

ومن أمثلته قولهم: ((قام القوم إلا زيدا, ورأيت القوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيدا))، وفيه قال سيبويه: ((هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله..... وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك... وانتصب الأب إذا لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفه...وإنما منع الأب أن يكون بدلا من القوم أنك لو قلت أتاني إلا أبوك كان محالا))[2].

وكذلك وجوب النصب في (غير وسوى) إذا حلتا محل المستثنى في هذا النوع[3]، كقولهم: (حضر القوم غير زيد، أو سوى زيد)، وينصب المستثنى وجوبا كذلك بعد الأفعال ما عدا، وما خلا وما حاشا بعدّه مفعولا به[4]، كقول الشاعر[5]:

ألا كل شي ما خلا اللهَ باطل وكل نعيم لا محالة زائل

وينصب وجوبا بعد (ليس، ولا يكون) بعدّه خبرا لهما[6]، نحو: ((ما أتاني رجل ليس زيدا أو لايكون زيد).

وقد تنبه كثير من النحاة إلى علة نصب هذا النوع من الاستثناء، والعامل فيه مستندين إلى الشواهد النحوية الصحيحة، ولا سيما حديثهم عن تمام الكلام، ونصهم بأنه موجب قوي للنصب في التراكيب اللغوية وخاصة الاسمية التي توافرت على المستثنى منه وقد انشغل به العامل، قال ابن مالك: ((المراد بالتمام هنا أن يكون المستثنى منه مذكورا ليتم به مطلوب العامل الذي قبل (إلا)، نحو: (انطلقوا إلا ابن ذا)))[7].

وقال أيضا ابن يعيش: ((وإنما كان منصوبا لشبهه بالمفعول به ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلة وموقعه من الجملة الآخِر كموقعه وإنما قلنا إنه مُشَبَّه بالمفعول ولم نقل إنه مفعول لأن المستثنى أبدا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل))[8].

وجاء في حاشية الخضري: (((قوله مع تمام) أي الكلام السابق بأن يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر، أي ومع إيجابه أيضا))[9].

---

(1) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص501.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص330، 331.

(3)سيبويه، الكتاب، ج2، ص343.

(4)العكبري، اللباب، ج1، ص308.

(5) لبيد بن ربيعة، **ديوان لبيد بن ربيعة**، تحقيق: إحسان عباس، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأبناء في الكويت، الكويت، 1996م . انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص310.

(6)العكبري، اللباب، ج1، ص307.

(7) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص702، 703.

(8) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص77.

(9) الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي (ت1287هـ)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص203.

الحالة الثانية_ **النصب جوازا أوالاتباع على البدلية:**

وهذا حاصل في الاستثناء المنقطع وهو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، وهو منصوب على لغة الحجازيين الفصيحة، أو محمول بالتبعية بدلا على لغة التميميين قال ابن مالك[1][الخفيف]:

..... وانْصِبْ ما انقطَعْ وعنْ تَميمٍ فيه إبْدَالٌ وقَعْ

ومثاله قوله تعالى: ((ما لهم به من علم إلا إتباع الظن)) [سورة النساء/157]، ومنه أيضا قول الشاعر[2][السريع]:

ليسَ بيني وبَيْنَ قيس عِتابٌ غَيْرَ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقَابِ

والقول بأن المستثنى بدلٌ، مبنيٌ على نية إسقاط المستثنى منه حاله حال الاستثناء الناقص المفرغ، قال سيبويه: ((وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد، وما رأيت أحدا إلا زيدا، جعلت المستثنى بدلا من الأول، فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد وما أتاني إلا زيد وما لقيت إلا زيدا))[3]، وقال المبرد: ((تقول ما جاءني أحد إلا زيد، فتجعل (زيد) بدلا من أحد، فيصير التقدير ما جاءني إلا زيد؛ لأن البدل يحل محل المبدل منه))[4].

الحالة الثالثة_ **يكون فيها المستثنى مجرورا بالإضافة** بعد (غير وسوى) [5]، ومجرورا بحرف الجر(عدا أوخلا أوحاشا) عند النحاة الذين ذهبوا إلى أنها حروف جر[6].

وقد أجرى النحاة (غير) على (إلا) دلالة وإعرابا، قال سيبويه: ((كل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا، لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلا))[7]، فيقال: ((حضر القوم غير زيد، وسوى زيد))، و((وحضر القوم عدا زيدٍ وخلا زيدٍ وحاشا زيدٍ))، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر[8]:

خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما أعدّ عيالي شعبة من عيالكا

الحالة الرابعة_ **الاستثناء المفرغ:**

---

(1) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص502. ابن هشام، شرح قطر الندى، ص245، 246.

(2) ينسب البيت لابن الأيهم التغلبي، انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص323. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1388هـ، ج4، ص413.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص311.

(4) المبرد، المقتضب، ج4، ص493.

(5) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص312.

(6) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (467-538هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت ، 1993م، ص96.

(7) سيبويه، الكتاب، ج2، ص343. انظر: الهروي، علي بن محمد (ت415هـ)، **كتاب الأزهية في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1993م، ص179. الحريري، شرح ملحة الإعراب، ص129.

(8) ينسب البيت للأقيشر الأسدي، أو لسبرة بن عمرو الأسدي، انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص211.

ويعرب عند الجميع حسب موقعه في الجملة؛ لوصول العامل إلى المستثنى مباشرة. وبذلك تخرج (إلا) من الاستثناء عملا، ويبقى أثرها الدلالي فقط، وهو القصر والتخصيص، قال الرضي: ((الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل (إلا) لأنه لم يشتغل بالمستثنى منه فعمل في المستثنى))[1]، وورد في الألفية ما نصه[2]:

وإنْ يُفَرَّغْ سابقٌ(إلا) لِما بَعْدُ يكُنْ كما لَوِ (الا) عُدِمَا

وقد شرحه المرادي قائلا: ((أي وإن يفرغ ما سبق(إلا) لما بعد فحكمه حكم ما لم توجد إلا معه))[3]، ومثاله: ((ما جاءني إلا زيد، وما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد)). وعند سيبويه والمبرد أن النقص والتفريغ في الاستثناء يعني عودة المستثنى إلى حالته الأولى قبل دخوله في الاستثناء[4].

ويدل سقوط المستثنى منه من الاستثناء المفرغ على حلول المستثنى مكانه، أي: حلول الفرع مكان الأصل، لذا وجب له من الإعراب ما وجب لأصله، قال ابن مالك: ((فلو لم يأخذ العامل مطلوبه الذي المستثنى بعضه، نحو: (ما قام إلا زيد)، سعي تفريغا وأعطي ما بعد(إلا) العمل الذي يطلبه العامل قبلها))[5]. وبذلك بلغ العاملُ معمولَه وعَمِل فيه الرفع أو النصب أو الجر، يرفده ضعف (إلا) وعجزها وظيفيا، واكتفائها بالأثر الدلالي فقط.

ومن وجه آخر علل بعض النحاة حذف المستثنى منه، بأن الاستثناء فقد شرط التمام، قال ابن هشام: ((وإن كان الكلام السابق على (إلا) غير تام _ ونعني به ألا يكون المستثنى منه مذكورا_ فإن الاسم الواقع بعد (إلا) يعطى ما يستحقه لو لم توجد (إلا)))[6].

تمام الكلام والعامل:

اختلف النحاة _كذلك_ في عامل نصب المستثنى، وتشعبت آراؤهم وتنوعت عللهم وحججهم، وابتعدوا كثيرا عن الاتفاق على رأي جامع مانع لهذه المسألة النحوية.

فقد ذهب بعض النحاة إلى أن عامل نصب المستثنى هو الفعل المتقدم بواسطة (إلا)، قال أبو علي الفارسي ((انتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا))[7].

وهو ما سار عليه نحاة البصرة عموما، قال الرضي: ((فقال البصريون: العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط (إلا) لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى، إذ هو جزء مما

(1) الرضي، شرح الرضي، ج2، ص100.
(2) الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص509.
(3) المرادي، توضيح المقاصد، ج1، ص671.
(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص310. المبرد، المقتضب، ج4، ص389. أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، مطبعة دار التأليف، مصر، 1969م، ج1، ص205. ابن عصفور، المقرب، ج1، ص167. السلسيلي، شفاء العليل، ج1، ص498.
(5) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص707.
(6) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص247.
(7) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ج1، ص205.

نسب إليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام))[1]، وذكره الأنباري كذلك في كتابه الإنصاف قائلا: ((ذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط (إلا) وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازما في الأصل إلا أنه قوي بـ(إلا) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية))[2].

بينما لم يقبل ابن خروف مساندة (إلا) الفعل في العمل، قال: ((الفعل المتقدم بغير واسطة إلا))[3]، وقد رفضه أبو حيان؛ لأنه يخلو من الحجة والدليل[4].

على حين رأى المبرد والزجاج وبعض الكوفيين[5] أن العامل في الاستثناء هو (إلا) وهي بديل عن الفعل (أستثني) المقدر في باطن التركيب، قال المبرد: ((....وذلك لأنك قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلما قلت :إلا زيدا كانت (إلا) بدلا من قولك:أعني زيدا وأستثني فيمن جاءني زيدا، فكانت بدلا من الفعل))[6].

ومال الرضي إلى هذا الرأي قائلا: ((وقال بعضهم: هو منصوب بأستثني كما أن المنادى منصوب بأنادي، و(إلا) وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين....))[7]، إلا أنه لم يقطع به، إذ يمكن تقدير فعل آخر يرفع المستثنى ولا ينصبه.

وقد لاقى هذا الرأي استحسانا لدى بعض المحدثين، فالمستثنى _عندهم_ منصوب بفعل مقدر في باطن التركيب وهو (أستثني)، يعضده كذلك قُرْبُ المستثنى من المفعول به حاله حال المنادى، فضلا عن أن من بعض حالات المستثنى إعرابَه مفعولا به إذا وقع بعد (ما خلا، أو ما عدا، أو ما حاشا)، قال عبد القادر الحلبي: ((تعمل إلا الاستثنائية في الاسم بعدها فتنصبه على أنها بديل من الفعل أستثني))[8].

أما الفراء فلديه رأي آخر وهو النصب باعتبار (إنّ) التوكيدية الناصبة، التي ركبت منها (إلا) وذلك أن ((المشهور من مذهب الكوفيين إلى أن إلا مركبة من حرفين إنّ التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ولا التي للعطف فصار (إن لا) فخففت النون وأدغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأنّ, وعطفوا بها في النفي اعتبارا بلا فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل إن وزيدا اسمها....))[9].

---

(1) الرضي، شرح الرضي، ج2، ص80.

(2) الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ،ص201. انظر،الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص226، 227..

(3) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص541.

(4) الأندلسي، أبو حيان (ت745هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، ج3، ص1506.

(5) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص226، 227.

(6) المبرد، المقتضب، ج4، ص390.

(7) الرضي، شرح الرضي، ج2، ص81.

(8) الحلبي، عبد القادر محمد مايو (1997م) ، **القانون في النحو العربي**، ط1، مراجعة وتدقيق: أحمد عبد الله، حلب: دار القلم العربي، ص158.

(9) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص226. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج2،

وهناك رأي آخر نُسب إلى الكسائي وهو أنّ ((أن مقدرة بعد (إلا) تقديره في (قام القوم إلا زيدا) إلا أنّ زيدا لم يقم، وفي ((ما قام القوم إلا زيدا)) إلا أن زيدا ما قام، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه))[1].

ولابن الحاجب كذلك وجه آخر في عامل نصب المستثنى مفاده: ((أما نصب المستثنى بإلا في كلام موجب مثل: قام القوم إلا زيدا، فلأنه وقع فضلة، لا يستقيم فيه غير النصب، وعامله المستثنى منه لأنه يقتضي الإخراج قبولا فانتصب به بواسطة (إلا) تشبيها بالمفعول معه))[2]، فقد جعل المستثنى منه عاملا بواسطة (إلا)، وحجته أن بعض تراكيب الاستثناء تخلو من الفعل ولا تقوم عليه[3].

وأورد ابن عصفور في شرحه الجمل[4] أن الكسائي ذهب إلى أن العامل في نصب المستثنى هو الخلاف، قال: ((لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول أو عكسه))[5].

ومن الآراء أيضا ما أورده المرادي في قوله:((وذكر بعض المتأخرين قولا ثامنا، وهو أن المستثنى ينصب عن تمام الكلام. فالعامل فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيدا وليس هاهنا فعل ولا ما يعمل عمله. قال: وهو مذهب سيبويه وهو الصحيح))[6]، وهذا شبيه بالتمييز المنصوب بعد تمام الكلام أو تمام الاسم، نحو قولهم: (تصبب زيدا عرقا)، و (له عشرون درهما)[7].

أما الرأي الأخير فيعود إلى الجرجاني، إذ عدّ (إلا) هي العاملة في الاستثناء، قال: ((النوع الرابع حروف تنصب الاسم المفرد فقط...و(إلا) للاستثناء نحو: جاءني القوم إلا زيدا))[8]، كذلك أخذ ابن مالك بالرأي ذاته في قوله: ((ثم قلت: ((بها لا بما قبلها)) مشيرا إلى الخلاف في ناصب المستثنى بإلا واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه والمبرد وللجرجاني. وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه))[9].

وفسر ابن عقيل رأي ابن مالك قائلا: ((أي بإلا نفسها فهي الناصبة عنده للمستثنى،

ص76، 77.

(1) انظر: المالقي، أحمد بن عبد النور (ت702ه)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط2،: دار القلم، دمشق، 1985م، ص176. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1506. السلسيلي، شفاء العليل، ج1، ص499.

(2) ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، ص231، 232.

(3) الرضي، شرح الرضي، ج2، ص80. 81.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، 385. انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص541.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص188.

(6) المرادي، **الجني الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص517.

(7) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج1، ص163، 164.

(8) الجرجاني، والبركوي، محمد بن بير علي البركوي (ت981ه)، **شروح العوامل**، تحقيق: إلياس قبلان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م، ص35.

(9) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص271.

وذلك لأنها مختصة بالاسم وليست كالجزء منه، فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى...))[1]، وإليه ذهب ابن الناظم أيضا بقوله: ((والناصب لهذا المستثنى هو(إلا) لا ما قبلها بتعديتها، ولا به مستقلا، ولا بأستثني مضمرا خلافا لزاعمي ذلك))[2]، وقال أيضا باختصاصها بالأسماء وإذا دخلت على الأفعال فإنها تكون مؤولة باسم، كما في قولهم:(نشدتك الله إلا فعلت)، على تقدير: ما أسألك إلا فعلك[3].

رأي وتفنيد:

كل ما قيل في عامل النصب لم يحظ بإجماع النحاة وقبولهم على حد سواء. فمن يقرأ كلام سيبويه لن يجد نصا صريحا لطبيعة العامل، وأنه الفعل المتقدم ذاته أو بواسطة (إلا)، بل سيجد عموميات تتضمن وجوها عدة غير ما رجحه النحاة السابقون، يقول: ((والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ماقبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما))[4]، ويفسره أكثر في موضع آخر، بعلة قوية وواضحة، يقول: ((....وعلى هذا: ما رأيت أحدا إلا زيدا، فينصب زيدا على غير ما رأيت؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى ولكن زيدا ولا أعني زيدا وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهما))[5].

وعندي أنه مردود من وجهين: الأول لا دليل على صحة ذلك، والثاني بعض صور الاستثناء تخلو من الفعل، كقولهم: ((القوم إخوانك إلا زيدا))، وإن قُدر فعل مستنتج من دلالة التركيب وهو (ينسبون) وفق رأي بعض النحاة[6].

وكيف يكون الفعل متعديا وهو لازم في أصل الاستعمال، وكيف تعامل (إلا) معاملة حروف التعدية وهو أمر غير معهود[7]، لذلك يعدّ هذا الرأي غير صحيح عند بعض النحاة، قيل: ((أن الفعل الذي يتعدى بتوسط الحرف لا بد أن ينفذ إلى ما تعدى إليه فإذا قلت: قام زيد إلى عمرو، فقد نفذ قيام زيد إلى عمرو بواسطة الحرف، وإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، لم ينفذ إلى زيد بواسطة (إلا) ولا تعدى إليه))[8].

---

(1) ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار الفكر، دمشق ، 1980م، ج1، ص555.

(2) ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ص214.

(3) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص214. انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص503.

(4) سيبويه الكتاب، ج2، ص310.

(5) سيبويه، الكتاب، ج2، ص319.

(6) الرضي، شرح الرضي، ج2، ص81، 82.

(7) انظر: العكبري، اللباب، ج1، ص304. الأنباري، أسرار العربية، ص203.

(8) هذا الرأي للسخاوي نقلا عن كتاب الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، كاظم إبراهيم كاظم،

ورُدّ رأي الزجاج كذلك، ولم يُقبل أن تكون (إلا) عاملة، أو بدلا عن الفعل (أستثني)[1]، وهل تقدير (أستثني) حكرا على هذا الأسلوب التعبيري، أم أنه يحتمل تقديرات أخرى غيره كالفعل (امتنع) مثلا، وإذا سلمنا بصحة التقدير بـ(أستثني)، أليس من الصواب أن يلتزم المستثنى حالة إعرابية واحدة وهي النصب. إن لم يكن التقدير دقيقا متوافقا مع صور الظاهرة النحوية، ومتماشيا مع الحالة الإعرابية، فإن اطراحة أفضل من قبوله، والتجاوز عنه أولى من الوقوف عنده.

أما ابن مالك فلم يحظ رأيه بقبول النحاة، وقد رفض من قبله رأي المبرد والزجاج اللذين وافقهما ابن مالك بأن (إلا) هي العاملة، حتى هو نفسه كان له رد على رأي المبرد، وضعفه بسبب((مخالفته النظائر إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار))[2].

كذلك ضُعِّف رأي الفراء، فلا شلاهد عليه يقويه، وحجة التركيب أيضا مردودة لأن((الحرف إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل قبل التركيب))[3]، وإذا كانت (أن) عاملة _حسب رأيه_ احتاجت إلى خبر[4]، وهذا لم يعهد في أقوال العرب[5].

وبالحجة ذاتها رُفض رأي ابن خروف، فلا شاهد يعضد ما قاله ويقويه، فضلا عن أن الاسم الوقع بعد (إلا) يحتاجها؛ ((لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصولة عمل ما قبلها إليها مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب احتياجه))[6]، ورد عليه ابن عقيل أيضا بقوله ((إذ يلزم منه في المثال المذكور ونحوه اتصال عامل واحد إلى معمولين بمعنيين متضادين))[7].

وعندهم أن رأي ابن الحاجب ضعيف ومردود أيضا، وأن ((هذا لا يرد على مذهب البصريين، ولهم أن يقولوا: إن في إخوتك معنى الفعل وإن كان من أخوة النسب أي ينتسبون إليك بالأخوة))[8]، رغم أن تقدير هذا الفعل كذلك ضعيف، إلا أنها حجة يجوز الرد بها على رأي ابن الحاجب.

هذه خلاصة لأهم أقوال النحاة التي تخص العامل النحوي في الاستثناء، وملحوظ بقوة أنهم لم يتفقوا على رأي واحد، ولم يستقروا على منهج واحد كذلك.

ولو أنعمنا النظر في الآراء السابقة، وجهدنا في مطابقتها بأحوال المستثنى كلها لوجدنا أن القول بتمام الكلام أقرب تلك الآراء إلى الصواب، والأسلم من بينها في البعد عن الخلط والتعارض وربما التناقض.

ص255.

(1) انظر: العكبري، اللباب، ج1، ص204. الأنباري، أسرار العربية، ص203.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص278، 279. انظر: ابن الوراق، علل النحو، ص396.

(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص304.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، 305.

(5) الزجاجي، **كتاب اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق، 1985م، ص39.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص277.

(7) ابن عقيل، المساعد، ج1، ص556.

(8) الرضي، شرح الرضي، ج2، ص81، 82.

فإن تمام الكلام في تركيب الإستثناء _مجملا_ يمنحنا صورة ثابتة لإعراب المستثنى وهي النصب، بينما إذا فقد الكلام تمامه فنحن حينها إزاء أمرين،الأول: إعراب المستثنى حسب موقعه، وهو ما يسمى بالاستثناء الناقص المفرغ، والثاني: حمله على البدلية وهو الاستثناء التام المنفي الذي يعدّ ناقصا مفرغا؛ لأنه على نية إسقاط المستثنى.

ويعني التمام انشغال العامل بمعمولٍ غير المستثنى، وعدم التمام انشغال العامل بالمستثنى مباشرة، وبالتمام يُحدد النصب في المستثنى، وبضده يكون الإعراب حرا منوطا بالموقع والوظيفة التي يشغلها الاسم الواقع بعد (إلا)، قال ابن مالك: ((المراد بالتمام هنا أن يكون المستثنى منه مذكورا ليتم به مطلوب العامل الذي قبل إلا))[1].

فكل القرائن المذكورة في أقوال العلماء سواء أكانت لفظية أم معنوية لا تخرج عن تمام الكلام قط، منها القول بالفعل وبالمخالفة التي قال عنها الخليل: ((خرج القوم إلا زيدا وقدم القوم إلا محمدا. والمستثنى إذا لم يكن له شركة في فعل القوم فهو نصب. ألا ترى أنك تقول: خرج القوم إلا زيدا، وقدم القوم إلا محمدا . حين أخرجا من عدد القوم على معنى الاستثناء . ألا ترى أن زيدا لم يخرج ومحمدا لم يقدم . فكذلك انتصبا))[2].

ويشمل كذلك القول بالمستثنى منه عند ابن الحاجب، وبالقصدية[3] التي ينويها المتكلم، بالإضافة الى الحركة، علامة الفضلة عموما، وقد أجمل تمام حسان تلك القرائن بقوله: ((وعلاقة الإخراج قرينة معنوية على إرادة (باب المستثنى)، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق. فإذا قلنا جاء القوم إلا زيدا فإننا قد أسندنا المجيء إلى القوم وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد.....فكذلك تتضافر (إلا) وهي قرينة لفظية مع معنى الإخراج وهو قرينة معنوية ليفهم من كليهما ومعهما(النصب) وغيره من القرائن معنى الاستثناء.....))[4]. وهذا يسري على تمام الكلام المبني على الفعل، كقولهم: (جاء القوم إلا زيدا، ورأيت القوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيدا)، ويسري أيضا على تمام الكلام المبني على الاسم، كقولهم: (القوم إخوتك إلا زيدا) على حد سواء.

وقد علل ابن السراج أثر القول بتمام الكلام والنصب في المستثى من جهة، أو القول بالتفريغ أو البدلية من جهة أخرى، قائلا: ((المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام))[5].

وعليه فإن تمام الكلام عامل لفظي معنوي، وموجه قوي لنصب المستثنى بعد (إلا)، وهو ما ذهب إليه بعض المتأخرين من النحاة، قال المرادي: ((وذكر بعض المتأخرين قولا ثامنا،

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص702، 703، 707.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب الحروف والأدوات**، تحقيق: هادي حسن حمودي، وزارة التراث والثقافة، مسقط ، 2006م، ص267، 268. الخليل، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ص297. المحلى وجوه النصب، ص17.

(3) فاضل صالح السامرائي (2009م)، **معاني النحو**، ط4، دار الفكر، عمان، ج2 ،ص220_ 226.

(4) تمام حسان، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، دار الثقافة، ص128.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، 281.

وهو أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام. فالعامل فيه ما قبله من الكلام، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيدا. وليس ههنا فعل ولا ما يعمل عمله. قال: وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح))[1].

تمام الكلام ومتفرقات نحوية:

يذهب جمهور النحاة إلى أن العامل في نصب الحال هو تمام الكلام، قال ابن السراج: ((وإنما تنصب الحال بعد تمام الكلام))[2]، ونبّه العكبري أيضا إلى أن الحال منصوبة وذلك: ((لأن الحال تكون بعد تمام الكلام))[3].

وعلل ابن السراج الرفع والنصب في قولهم: (مررت بالذي هو مسرع أو مسرعا)، قائلا: ((فمن رفع (مسرعاً) جعل هو مكنياً من (الذي) ومن نصب فعلَى إضمار (هو) أخرى كأنه قال : الذي هو هو مسرعاً لأن النصب لا يجوز إلا بعد تمام الكلام))[4].

وقد أفرد صاحب كتاب (المحلى وجوه النصب) مبحثا خاصا عنونه بـ : (النصب على الاستغناء). وعنى بالاستغناء علة رديفة لتمام الكلام، قال: ((والنصب على الاستغناء وتمام الكلام مثل قوله تعالى: ((وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ* فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ* وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ)) ، إلى قوله تعالى: ((إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ* فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ))[سورة الطور/1، 2، 3، 4، 17، 18]، نصب (فاكهين) على الاستغناء وتمام الكلام))[5]، والمنصوب هنا هو الحال.

ومنه أيضا كلمة (آخذين)، من قوله تعالى: ((إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ* آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ))[سورة الذاريات/15، 16]، وكلمة (فارهين) من قوله تعالى: ((وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ))[سورة الشعراء/149]، وكلمة (خالدين) من قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ* خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ))[سورة البقرة/161، 162]، فقد جعل النصب فيها مردودا إلى تمام الكلام، قال: ((كل هذا نصب على الاستغناء وتمام الكلام، لأنك قلت: إن المتقين في جنات وعيون، ثم سكتّ، فقد تم الكلام، واستغني عما يجيء بعده، فنصب ما يجيء بعده))[6].

وينصب التمييز كذلك على تمام الكلام كما نص النحاة على ذلك، فقد ورد في ملحة الإعراب عن الحال والتمييز ما نصه[7]:

والحالُ والتّمييزُ منصوبانِ على اختلافِ الوَضعِ والمَبَاني
ثمَّ كِلا النّوعينِ جاءَ فَضلَهْ مُنكَّرًا بعدَ تمامِ الجُملَهْ

(1) المرادي، الجني الداني، ص517.
(2) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص345.
(3) العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص274.
(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص265.
(5) ابن شقير البغدادي، المحلى وجوه النصب، ص54.
(6) ابن شقير البغدادي، المحلى وجوه النصب، ص54.
(7) الحريري، القاسم بن علي، **ملحة الإعراب**، ط1، دار السلام، القاهرة ، 2005م، ص37، 38 .

وبين ابن السراج أن عامل التمييز المنصوب بعد المفرد هو تمام الاسم، وأن عامل التمييز المنصوب بعد الجملة هو تمام الكلام، قال: ((هذا الضرب كل اسم نذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة قد تما بالإضافة والنون وحالت النون بينهما أو الإضافة ولولاها لصلح أن يضاف إليه والفرق بين هذا الضرب من التمييز وبين التمييز الذي قبله أن المنصوب هنا ينتصب عند تمام الاسم وذلك ينتصب عند تمام الكلام وهذا الضرب أكثر ما يكون في نوعين بميزان المقادير والأعداد وقد نصبوا أشياء نصب الأسماء بعد المقادير))[1].

ويعنون بتمام الاسم أن يكون منونا أو مضافا إلى غيره أو لحقته نون التثنية أو نون الجمع. ويعنون بتمام الكلام أي أن التمييز فضلة زائد عن تركيب الإسناد، نحو قولهم: (هذا راقودٌ خلا)، و(طاب زيد نفسا)، قال الرضي: ((ينتصب عن تمام الاسم، أو عن تمام الكلام، أي أن تمامها سبب لانتصاب التمييز، تشبيها بالمفعول الذي يجيئ بعد تمام الكلام بالفاعل))[2].

الخاتمة:

انبنت نظرية النحو على مقومات ثابتة، متمثلة بالأصول والفروع، ومع ذلك لا يعني الثبات الوقوفَ عن التغيير والإضافة والابتداع، فالأمر على خلاف ذلك، إذ إن الدرس النحوي لليوم ما زالت أبوابه مفتوحة للبحث والنقاش والتحليل نشدة للمعلومة الجديدة التي تزيد في نفع الأمة وتطويرها ونمائها.

ويمكن أن نجمل ما توصلت إليه هذه الدراسة في النتائج الآتية:

1_ قيام نظرية النحو على الثنائيات قوة في الضبط والتقويم، ومن ذلك ثنائية العمدة والفضلة.

2_ العمدة الأساس في التركيب، وهي بنية رئيسة من الإسناد. أما الفضلة فمحصورة في الزيادة عن ذلك الإسناد.

3_ استأثرت العمدة بحركة الضم للثبات والقوة، واستأثرت الفضلة بالفتحة للخفة والزيادة.

4_ المفاعيل بجلها زيادة على أصل الإسناد؛ لذا توجهت إلى النصب. إذ يعني الإسناد عند النحاة تمام الكلام.

5_ تصريح بعض النحاة بأن المفاعيل منصوبة لوقوعها بعد تمام الكلام، وفي هذا تنبيه إلى أن تمام الكلام موجه للنصب في كثير من الوظائف النحوية.

6_ كذلك نص كثير من النحاة إلى أن النصب في المفعول معه عائد إلى تمام الكلام، وحين فقدَ الكلام تمامه أعرب الاسم الواقع بعد الواو اسما معطوفا على المبتدأ، والخبر محذوف وجوبا، كقولهم: (كل مزارع ومعوله).

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص306.

(2) الرضي، شرح الرضي، ج2، ص56.

7_ اعتماد بعض النحاة عاملية تمام الكلام في نصب المستثنى، وحين فقدَ الكلام تمامه أعرب الاسم الواقع بعد إلا حسب موقعه، وهذا حاصل في الاستثناء الناقص المفرغ، والاستثناء التام المنفي.

8_ ذهاب أغلب النحاة إلى أن الحال منصوب؛ لوقوعه بعد تمام الكلام، وأن التمييز بنوعيه أيضا منصوب؛ لوقوعه بعد تمام الاسم المفرد، أو تمام الجملة.

9_ وعليه، فإن تمام الكلام موجه إلى النصب في المفاعيل الأربعة الرئيسة، وعامل ظاهر في المفعول معه، والاستثناء والحال والتمييز.

ثبت المصادروالمراجع:

_ الأزهري، خالد بن محمد (ت905ه)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

_ الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (900ه)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط1، تحقيق: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب، بيروت، العلمية، 1998م.

_ الأنباري، أبو بركات محمد بن عبد الله بن أبي سعيد (ت577ه)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، الرياض.

_____**أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

_ الأندلسي، أبو حيان (ت745ه)، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ط1، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، 1998م.

_____**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، 1998م.

_ تمام حسان، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، دار الثقافة.

_ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646 ه)، **شرح الوافية نظم الكافية**، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1980م.

_ الجرجاني، والبركوي، محمد بن بير علي البركوي (ت981ه)، **شروح العوامل**، تحقيق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 2010م.

_ أبو جناح، صاحب، 1998م، **دراسات في نظرية النحووتطبيقاتها**، ط1، دار الفكر، عمان.

_ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392ه)، **اللمع في العربية**، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، 1988م.

_ الحريري، القاسم بن علي، **ملحة الإعراب**، ط1، دار السلام، القاهرة ، 2005م.

_ الحلبي، عبد القادر محمد مايو، **القانون في النحو العربي**، مراجعة وتدقيق: أحمد عبد الله، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1997م.

_ الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي (ت1287ه)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

_ الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب الحروف والأدوات**، تحقيق: هادي حسن حمودي، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 2006م.

_____**الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، 1985م، ص297.

_ **ديوان الهذليين**، المكتبة العربية تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، الدار القومية، القاهرة ، 1965م.

_ الرضي، رضي الدين محمد بن حسن الاستراباذي (ت688هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، ط2، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي ، 1996م.
_ الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت 337هـ)، **كتاب اللامات**، ط2، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، 1985م.
_ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (467-538هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت ، ط1، 1993م.

_ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت316هـ)، **الأصول في النحو**، ط3، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
_ السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت707هـ)، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، ط1، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصيلية، مكة المكرمة، 1986م.
_ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، **الكتاب**، ط3، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988
_ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط1، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.
_ شرف الدين، محمود عبد السلام، 1984م، **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية**، ط1، دار مرجان، القاهرة.

_ ابن شقير البغدادي، أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير (ت318هـ)، **المحلى وجوه النصب**، ط1، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل، إربد، 1987م.

_ الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ)، **حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه الشواهد للعيني**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الوفيقية.
_ ابن الصايغ، محمد بن الحسن (ت720هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004م.
_ ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ)، **المقرب**، ط1، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، 1972م.

_ ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط20، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1980م.
_____ **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1980م.

_ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ)، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور.
_____**اللباب في علل الإعراب**، ط1، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت _ دار الفكر، دمشق ، 1995م، ج1، ص280.

_ العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله (ت761هـ)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، ط1، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان ، 1990م.

_ أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن الغفار (ت 377هـ)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط1، 1969م.

_ فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، دار الفكر، عمان، ط4، 2009م.
_ كاظم، كاظم إبراهيم، **الاستثناء في التراث النحوي البلاغي**، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1998م.
_ لبيد بن ربيعة، **ديوان لبيد بن ربيعة**، تحقيق: إحسان عباس، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأبناء في الكويت، الكويت، 1996م .

_ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ)، **شرح التسهيل**، ط1، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، جيزة القاهرة، 1990م.
_____ **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث.
_ المالقي، أحمد بن عبد النور (ت702هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1985م.

_ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1388هـ

_ المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المعروف بابن أم قاسم (ت749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ط1، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م.
_____ **الجني الداني في حروف المعاني**، ط1، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،: دار الكتب العلمية، بيروت.

_ مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر بن أنيف (ت89هـ)، **ديوان مسكين الدارمي**، ط1، تحقيق: عبد الله الجبوري، وخليل إبراهيم العطية،: مطبعة دار البصري، بغداد، ، 1970م.
_ مصطفى، إبراهيم، 1992م، **إحياء النحو**، ط2، القاهرة.

_ ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السود،: دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
_ الهروي، علي بن محمد (ت415هـ)، **كتاب الأزهية في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1993م.
_ ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت761هـ)، **شرح قطر الندى**، ط11، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1383هـ

_ ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن هبة الله (ت381هـ)، **علل النحو**، ط1، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م.
_ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ)، **شرح المفصل**، صحح وعلق عليه حواشي

نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

الدوريات:

_ السيد، عبد الحميد مصطفى، **نظرية العامل في النحو العربي دراسة وتركيب**، مجلة دمشق، المجلد18، ع3+4، 2002م.

_ عوض، سامي، وجي، ياسر محمد مطره، **أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية_ سلسلة الآداب والعلوا الإنسانية، المجلد(29)، العدد(1)، 2007م.